Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

في الفترة من أول يوليو/ تموز 2016 وحتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2016

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تقرير رصد

انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

ربع سنوي

الإصدار السابع

في الفترة من أول يوليو/ تموز 2016 وحتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2016

أيلول 2016

e-mail:info@aohr.org.uk

الفهرس :

ملخص تنفيذي _____ 4

مقدمة _____ 8

آلية رصد وجمع البيانات _____ 10

الإعتداء على الحق في الحياة _____ 11

قتلى في السجون ومقار الإحتجاز _____ 12

قتلى عمليات التصفية الجسدية _____ 15

قتلى في ظروف ملتبسة _____ 16

الإعتقال التعسفي _____ 17

إهدار الحق في المحاكمة العادلة _____ 19

آثار العمليات الأمنية في سيناء _____ 21

البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول انتهاكات حقوق الإنسان _____ 26

الخلاصة والتوصيات _____ 27

e-mail:info@aohr.org.uk

ملخص تنفيذي

خلال الربع الثالث من العام 2016 في الفترة من أول يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 بلغ عدد التصفيات الجسدية في جميع أنحاء الجمهورية ـ عدا سيناء ـ 23 شخصاً، بينهم 20 شخصاً قضوا داخل مقار الاحتجاز المصرية بعضهم محتجزين على خلفية سياسية والبعض مدنيين محتجزين على خلفية قضايا جنائية، كما قتل 3 أشخاص برصاص أفراد أمن جميعهم في وقائع غير سياسية.

هذا بالإضافة إلى مقتل 3 أشخاص معارضين في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم حيث حاول القتلى الهرب أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في ظل عدم توافر أدلة كافية حتى الآن تثبت مزاعم أجهزة الأمن أو تدحضها.

وصل عدد الأشخاص الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي على خلفية قضايا معارضة السلطات في كافة محافظات مصر عدا سيناء 730 شخصاً على الأقل، بينهم 17 قاصراً و5 نساء، حيث بلغ عدد المعتقلين في شهر يوليو/تموز للعام الجاري 193 شخصاً، في حين بلغ عدد المعتقلين في شهر أغسطس/آب 321 شخصاً، وهو الشهر الذي شهد أكبر حملة اعتقالات خلال هذا العام، بينما بلغ عدد المعتقلين خلال شهر سبتمبر/أيلول 216 شخصاً هذا بالإضافة إلى قيام قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية داخل أقسام الشرطة بشكل غير قانوني للضغط على أحد أقاربهم لتسليم نفسه قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم بعدها بأيام.

من بين أولئك المعتقلين تم رصد تعريض 293 شخصاً على الأقل للإختفاء القسري خلال تلك الفترة أي ما يقارب 32.7 % من إجمالي عدد المعتقلين، بعضهم استمر إخفاؤه حتى الآن.

ووفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الفترة من أول يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 فقد أصدرت محاكم مصرية أحكامها في 93 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر مدنية وعسكرية، وكانت عدد القضايا التي صدرت أحكاما فيها أمام من دوائر عسكرية 24 قضية، بينما صدرت الأحكام في 69 قضية أخرى أمام دوائر جنح وجنايات مدنية، دون أي تقدم يذكر في الإلتزام بمعايير العدالة الجنائية في أي من تلك المحاكمات.

صدرت الأحكام القضائية المذكورة بحق 1534 شخصاً بينهم قاصرين، وتنوعت ما بين أحكام بالإدانة بحق 1210 متهماً، أي على 78.9 % من إجمالي المحكومين، بينما صدرت أحكاما بالبراءة بحق 324 متهماً أي على 21.1%، وتوزعت تلك الأحكام على المتهمين من حيث نوع العقوبة كالتالي:

حُكم على 613 متهما بالسجن المؤبد أي على حوالي 40% من إجمالي عدد المحكومين، وعلى 134متهماً بالحبس من شهر إلى أقل من ثلاث سنوات أي على حوالي 8.6% من إجمالي عدد المحكومين وعلى 209 متهماً بالسجن من ثلاثة إلى خمسة سنوات أي على حوالي 13.5% من إجمالي عدد المحكومين، وعلى 220 متهما بالسجن المشدد أكثر من خمسة سنوات أي على حوالي 14.2% من إجمالي عدد المحكومين، بينما حُكم بالإعدام على 18 متهم في ثلاثة قضايا مختلفة، أي على حوالي 1.6% من إجمالي عدد المحكومين، ومن بين هؤلاء الـ18 متهماً، 11 متهماً كان حكم الإعدام عليهم أول درجة، بينما ينتظر السبعة الباقين درجة نقض أخيرة ليصبح الحكم باتا واجب النفاذ، كما تم الحكم على 16 متهم في 3 قضايا بدفع غرامات مالية تراوحت قيمتها ما بين العشرة آلاف والخمسين ألف جنيهاً مصرياً، أي على حوالي 1% إجمالي عدد المحكومين.

بالإضافة إلى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى سالفة الذكر فقد تم النطق بالحكم على 35 متهماً في أربعة قضايا أمام محكمة النقض المصرية، وجاءت الأحكام بقبول الطعون المقدمة من قبل المحكومين في ثلاثة قضايا مختلفة وبإلغاء

الأحكام الصادرة بحقهم وإعادة محاكمتهم، بينما تم رفض الطعن المقدم في قضية واحدة وتثبيت الأحكام عليهم.

في سياق رصد آثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد من أول يوليو/تموز 2016 وحتى نهاية سبتمبر/أيلول 2016 ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 334 شخصاً ادعى الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، قتل منهم 146 شخصاً في شهر يوليو/تموز 2016، و96 شخصاً في شهر أغسطس/آب 2016، بينما قتل 92 شخصاً خلال شهر سبتمبر/أيلول 2016.

كما أعلن المتحدث العسكري عن إصابة 76 مواطناً جراء القصف الذي ادعى الجيش أنه كان يستهدف منازل الإرهابيين، منهم 51 شخصاً في يوليو/تموز 2016، و18 في أغسطس/آب 2016، و6 أشخاص في سبتمبر/أيلول 2016.

وبلغ عدد الذين اعتقلوا في تلك الفترة 570 شخصاً من بينهم 95 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم مطلوبون أمنياً والبقية مشتبه بهم، حيث اعتقل شخصين من المطلوبين أمنياً خلال شهر يوليو/تموز 2016 بينما اعتقل 207 شخصاً بدعوى الاشتباه خلال ذات الشهر، وفي أغسطس/آب 2016 أعلن المتحدث العسكري عن اعتقال 16 مطلوبا و218 مشتبهاً به، بينما تم اعتقال 77 مطلوباً خلال شهر سبتمبر/أيلول 2016 و50 مشتبهاً به، كما تم الإعلان عن حرق 57 عشة، وتدمير 18 عربة، و19 دراجة بخارية في تلك الفترة.

خلال فترة عمل التقرير قامت المنظمة بإرسال 70 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول انتهاكات جسيمة تعرض لها مواطنين مصريين، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل

السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يتم فتح تحقيقا واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الانتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

وثبت من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الثالث من العام 2016 أن حالة الإنحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت ماضية على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.

مقدمة

بعد أحداث الثالث من يوليو/ تموز 2013 سلكت السلطات المصرية طريقا قمعيا لم تغيره حتى الآن، ولم تراجع ممارساتها أو تبد أي تقدم يذكر على مستوى احترام حقوق الإنسان ولا زالت الانتهاكات الممنهجة بحق المواطنين المصريين متفشية وبخاصة المعارضين السياسيين.

التصفية الجسدية استمرت دون توقف بوسائل مختلفة، حيث تنوعت وقائع القتل بين عمليات تعذيب ممنهجة أو بالقتل البطيء جراء ظروف احتجاز غير آدمية مع إهمال طبي متعمد وسوء رعاية صحية لم تفرق بين محتجز على خلفية سياسية أو جنائية، أو بالتصفية الجسدية بشكل مباشر بإطلاق الرصاص الحي على مواطنين معارضين أثناء إلقاء القبض عليهم، كما تعرض مواطنين للقتل برصاص أفراد أمن لمجرد حدوث مشادات كلامية أو لخلافات شخصية مما يؤكد تأثر كافة المواطنين بمناخ الإفلات من العقاب المتفشي في مصر.

عمليات الاعتقال التعسفي للمعارضين استمرت مقترنة بتعذيب ممنهج وتعريض مئات المحتجزين للإختفاء القسري لأيام أو لأشهر، تمهيدا لمحاكمات تفتقر لأدنى معايير المحاكمات العادلة لتصدر بدورها أحكام جماعية مدنية وعسكرية قد تصل للإعدام على معارضين دون أي أدلة مادية معتبرة ودون الالتزام بالمعايير الدنيا للمحاكمة الجنائية.

وفي سيناء تقوم الدولة بعمليات عسكرية نظامية تستخدم فيها القصف بالطائرات والآليات الثقيلة ليصبح مواطنو سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي أو لهدم منازلهم أو للاعتقال التعسفي بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني أو التمتع بحقوق الإنسان الدنيا، وتأتي تلك العمليات تزامنا مع نقص حاد في الخدمات الأولية والحرمان من الحقوق المدنية الأساسية.

e-mail:info@aohr.org.uk

عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر بالغ الصعوبة فهي تصطدم بإرادة النظام المصري في إظهار حالة حقوق الإنسان في مصر بمظهر مغاير فلا توجد في مصر أي مساحة متاحة لحرية الرأي والتعبير ليقوم إعلام مهني مستقل وموضوعي بدوره في تغطية الأحداث ورصد ما يحدث على أرض الواقع، كما أنه من غير المسموح لأي نشاط حقوقي بالحركة إلا ذلك الذي يعمل على شرعنه جرائم النظام وتبريرها أمام الرأي العام والمجتمع الدولي.

إلا أن الحرص على إنهاء سياسية الإفلات من العقاب ينبغي معه العمل على رصد دقيق لتلك الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان خاصة حين تأخذ تلك الانتهاكات طابعا استمراريا وممنهجا.

ويعمل التقرير على الوقوف على عملية حصر كمي لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر سواء تلك الواقعة على معارضين سياسيين أو على مواطنين في وقائع خارجة عن إطار المعارضة السياسية، كي يكون مادة جاهزة للتوثيق والبحث والتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالشأن المصري.

آلية رصد وجمع البيانات:

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في الفترة من أول يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016، أي خلال الربع الثالث من العام الجاري.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات او ادعاءات لم تعتمد على أدلة او شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في ستة إصدارات ربع سنوية متتالية.

الإعتداء على الحق في الحياة:

بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير في جميع أنحاء الجمهورية عدا سيناء 23 شخصاً، ما بين متوفون داخل مقار الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، أو مواطنون قتلوا بالتصفية الجسدية المباشرة.

هذا بالإضافة إلى مقتل 3 أشخاص في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم حيث حاول القتلى الهرب أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في ظل عدم توافر أدلة كافية حتى الآن تثبت مزاعم أجهزة الأمن أو يدحضها.

e-mail:info@aohr.org.uk

قتلى في السجون ومقار الإحتجاز

توفي 20 شخصاً داخل مقار الاحتجاز المصرية خلال الربع الثالث من هذا العام ما بين معارضين سياسيين أو محتجزين على خلفية قضايا جنائية، بينهم 2 جراء التعذيب أحدهما معارض، وآخر صرحت مصادر أمنية لوسائل الإعلام أنه لقي مصرعه منتحراً داخل زنزانته فيما يرجح أنه قتل جراء التعذيب.

ويوضح الجدول التالي الضحايا الذين توفوا داخل مقار الإحتجاز خلال الفترة المذكورة، ويحوي الجدول بعض الأسماء تم كتابتها بالرموز بحسب ما ورد في البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية:

الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	ملاحظات
محمد إبراهيم عبد الفتاح البطرواي	56	02/07/2016	إهمال طبي	سجن طرة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
سجين		11/07/2016	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم شرطة الطالبية	جنائي / مدني
محمود على عبد المجيد حميد	42	12/07/2016	تعذيب نقلا عن أسرته	مركز شرطة حوش عيسى بالبحيرة	جنائي / مدني
محمد على على الشحنة	55	13/07/2016	إهمال طبي	مستشفى المنصورة العام بعد ان تم نقله اليها من سجن المنصورة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات

الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	ملاحظات
عبد الفتاح كمال محمد شحاتة خضر	65	15/07/2016	إهمال طبي	مستشفى سجن طرة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
محمد. م. ص	23	23/07/2016	أزمة قلبيه	مستشفى طهطا العام بعد نقله اليها من مركز شرطة طهطا	جنائي / مدني
رمضان جمعة مسعود حامد	31	25/07/2016	إهمال طبي	مستشفى ليمان طرة بعد ان نقل اليها من سجن العقرب	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
أحمد.ا.ط	65	06/08/2016	إعياء شديد	المستشفى العام ببنى سويف بعد ان نقل اليها من مركز شرطة بنى سويف	جنائي / مدني
محمد عبد الغنى عبد الرحيم	55	07/08/2016	إهمال طبي	سجن طرة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
محمد سعد ابو محمود	60	11/08/2016	تعذيب	قسم ثان دمياط	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
إبراهيم سالم حشيش	58	12/08/2016	إهمال طبي	سجن جمصة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
ط ت	50	21/08/2016	أزمة قلبية	مستشفى دمنهور بعد ان نقل اليها من قسم شرطة دمنهور	جنائي / مدني
متهم		26/08/2016	انتحار وفقاً لتصريحات أمنية في وسائل الإعلام	قسم السلام	جنائي / مدني

e-mail:info@aohr.org.uk

الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	ملاحظات
خليل رمضان الكاشف		26/08/2016	إهمال طبي	سجن المنيا شديد الحراسة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
عبد الله منصور عبد النعيم	59	31/08/2016	أزمة قلبية	قسم شرطة مينا البصل بالإسكندرية	جنائي / مدني
صبحي عبد الحميد عرابي	42	01/09/2016	إهمال طبي	سجن طرة شديد الحراسة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
عبد الواحد أ م	64	05/09/2016	إهمال طبي	مركز شرطة الزقازيق	جنائي / مدني
مسجون		06/09/2016	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم شرطة حلوان	جنائي / مدني
عبد المنعم عبد العظيم عبد الظاهر	60	08/09/2016	إهمال طبي	سجن المنيا شديد الحراسة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
محمود حسن محمد		18/09/2016	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم شرطة حلوان	جنائي / مدني

قتلى عمليات التصفية الجسدية

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 3 مواطنين في وقائع غير سياسية، حيث تم تصفيتهم على أيدي أفراد أمن بعد حدوث مشادات كلامية بين القتلى وبين أفراد الأمن، وبمقتل هؤلاء يرتفع عدد القتلى جراء التصفية الجسدية منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 إلى 85 شخصًا.

والجدول التالي يوضح تلك الحالات:

الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة
علي رمضان عبد السلام	22	17/07/2016	طلق ناري حي بالبطن أودى بحياته اثناء قيامه بالصيد في مجرى قناة السويس بعد حدوث مشادة كلامية وبينه وبين أحد أفراد الأمن	الإسماعيلية
جمال نادي طه السباعي	25	29/08/2016	طلق ناري في الرقبة من ضابط شرطة أثناء مشاجرة	المعادي
محمد فوزي عطية عمارة	32	25/09/2016	طلق ناري في البطن بعد اعتراض القتيل على اقتحام الشرطة للمقهى المملوك له دون إذن نيابة	قرية الحصوة، أبو كبير-الشرقية

قتلى في ظروف ملتبسة

في الفترة من أول يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 قتل 3 أشخاص في ظروف ملتبسة ادعت وزارة الداخلية وفاتهم في تبادل لإطلاق النار أو أثناء محاولتهم الفرار من الضبط، إلا أن وزارة الداخلية لم توفر أدلة كافية تثبت مزاعمها حول تلك الوقائع، كما لم تفتح تحقيقات شفافة حولها، وفي الجانب الآخر لم يتوافر ما يدحض مزاعم أجهزة الأمن حول تلك الوقائع لصعوبة عمليات التوثيق حتى الآن. ليرتفع بذلك عدد من قتلوا في ظروف ملتبسة منذ بداية العام 2015 وحتى آخر سبتمبر/أيلول من هذا العام 55 شخصاً.

وفي ظل امتهان الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى مزيد من الاستقصاء والتحري المحايد للوقوف على حقيقتها، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبة لمرتكبها.

ويوضح الجدول التالي هذه الحالات:

الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة
عمار أحمد جلال	18	25/08/2016	طلق ناري	كنيسة سانت فاتيما
أحمد مدحت محمد كمال	22	29/08/2016	أعلنت الداخلية عن قيامه بإلقاء نفسه من شرف المنزل أثناء القبض عليه فيما تتهم أسرته الداخلية بقتله	مدينة نصر
محمد أحمد الشافعي	25	02/09/2016	يظهر على جثمانه بالمشرحة طلقات رصاص	دار السلام

الإعتقال التعسفي:

لا يمكن الوقوف على عدد دقيق للأشخاص الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي نظرا لتفشي هذا الإنتهاك وانتشاره في كافة المحافظات مما يقلص فرص الرصد الدقيقة التي تتطلب جهدا مضاعفا وفرقا منتشرة جغرافيا لديها القدرة على الحركة الحرة، وهو ما لا يمكن توفيره في ظل حالة انهيار منظومة حقوق الإنسان في مصر والحرب التي تشنها أجهزة الأمن على كافة المدافعين عن حقوق الإنسان.

إلا أنه ومن خلال رصد البيانات الرسمية لوزارة الداخلية وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي في مصر، وما تم رصده من خلال شكاوى ذوي المعتقلين للمنظمة، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية، فقد تم رصد اعتقال 730 شخصاً على الأقل على خلفية قضايا معارضة السلطات خلال فترة عمل التقرير في الفترة من أول يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 داخل جميع محافظات مصر عدا سيناء ، بينهم 17 قاصراً و5 نساء، حيث بلغ عدد المعتقلين في شهر يوليو/تموز للعام الجاري 193 شخصاً، في حين بلغ عدد المعتقلين في شهر أغسطس/آب 321 شخصاً، وهو الشهر الذي شهد أكبر حملة اعتقالات خلال هذا العام، بينما بلغ عدد المعتقلين خلال شهر سبتمبر/أيلول 216 شخصاً هذا بالإضافة إلى قيام قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية داخل أقسام الشرطة بشكل غير قانوني للضغط على أحد أقاربهم لتسليم نفسه قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم بعدها بأيام.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للإختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

خلال فترة رصد التقرير وفقا للشكاوى التي تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بهذا الصدد فقد تم رصد تعريض 293 شخصاً على الأقل إلى الاختفاء القسري أي ما يقارب 32.7 % من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 63 شخصاً في شهر يوليو/تموز، و86 شخصاً في شهر أغسطس/آب، و90 شخصاً في شهر سبتمبر/أيلول، ليكون سبتمبر/أيلول الشهر الذي شهد أكبر عدد ونسبة اختفاء قسري خلال هذا العام، حيث بلغ نسبة المختفين قسرياً من المعتقلين خلال ذلك الشهر41.7%.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكليهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.

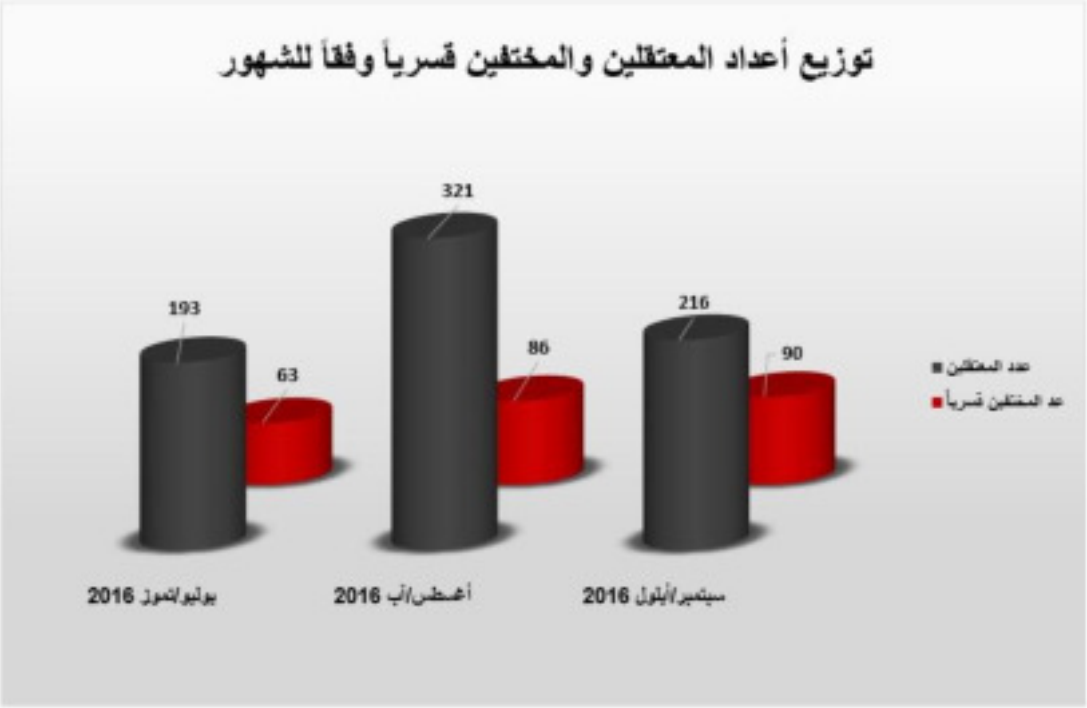

إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الفترة منذ الأول من يوليو/تموز 2016 وحتى آخر سبتمبر/أيلول 2016 فقد صدر الحكم في 93 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر مدنية وعسكرية، كانت عدد القضايا التي صدرت عن دوائر عسكرية 24 قضية، بينما نظرت 69 قضية أمام دوائر جنح وجنايات مدنية، واتسمت تلك المحاكمات في مجملها بانتهاك حق المتهمين في المحاكمة العادلة.

وصدرت الأحكام القضائية المذكورة بحق 1534 شخصاً بينهم قاصرين، وتنوعت ما بين أحكام بالإدانة بحق 1210 متهماً، أي على 78.9 % من إجمالي المحكومين، بينما صدرت أحكاما بالبراءة بحق 324 متهماً أي على 21.1%.

وتوزعت تلك الأحكام على المتهمين من حيث نوع العقوبة كالتالي:

حُكم على 613 متهما بالسجن المؤبد أي على حوالي 40% من إجمالي عدد المحكومين، وعلى 134متهماً بالحبس من شهر إلى أقل من ثلاث سنوات أي على حوالي 8.6% من إجمالي عدد المحكومين وعلى 209 متهماً بالسجن من ثلاثة إلى خمسة سنوات أي على حوالي 13.5% من إجمالي عدد المحكومين، وعلى 220 متهما بالسجن المشدد أكثر من خمسة سنوات أي على حوالي 14.2% من إجمالي عدد المحكومين، بينما حُكم بالإعدام على 18 متهم في ثلاثة قضايا مختلفة، أي على حوالي 1.6% من إجمالي عدد المحكومين، ومن بين هؤلاء الـ18 متهماً، 11 متهماً كان حكم الإعدام عليهم أول درجة، بينما ينتظر السبعة الباقين درجة نقض أخيرة، ليصبح الحكم نهائياً واجب النفاذ، كما تم الحكم على 16 متهم في 3 قضايا بدفع غرامات مالية تراوحت قيمتها ما بين العشرة آلاف والخمسين ألف جنيهاً مصرياً، أي على حوالي 1% من إجمالي عدد المحكومين.

بالإضافة إلى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى سالفة الذكر فقد تم النطق بالحكم على 35 متهماً في أربعة قضايا أمام محكمة النقض المصرية، وجاءت الأحكام بقبول الطعون المقدمة من قبل المحكومين في ثلاثة قضايا مختلفة وبإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم وإعادة محاكمتهم، بينما تم رفض الطعن المقدم في قضية واحدة وتثبيت الأحكام عليهم.

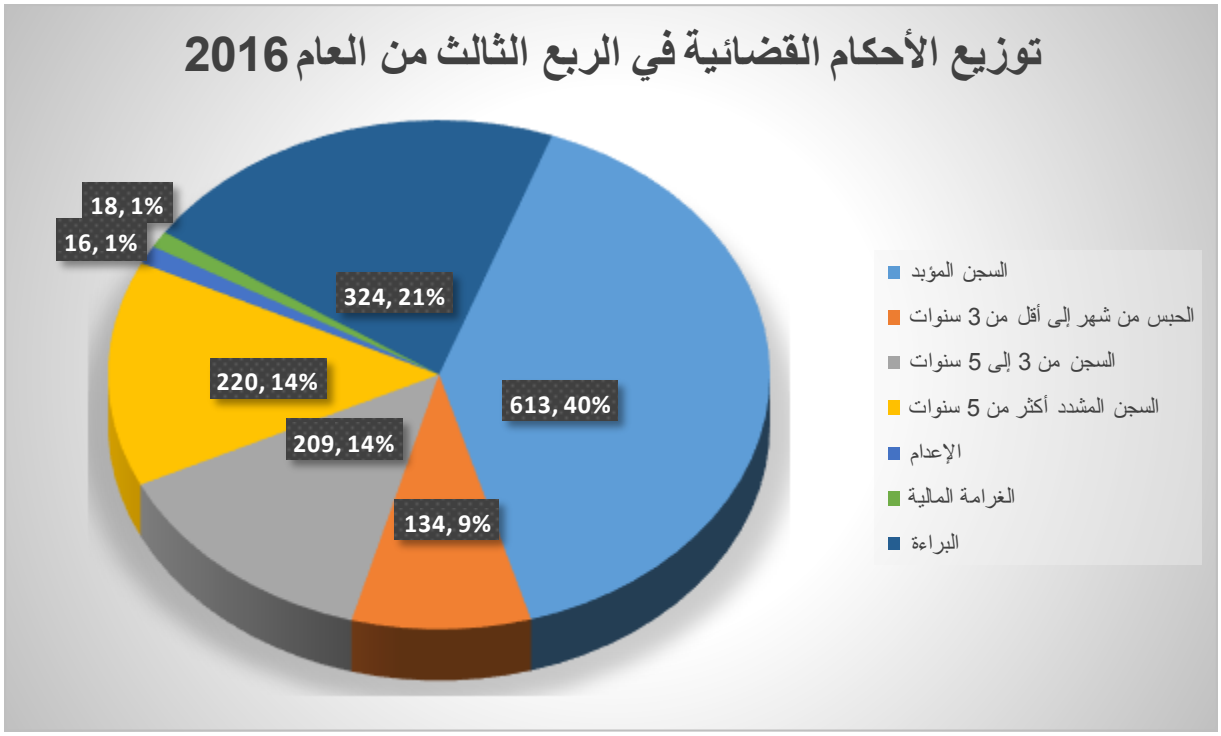

e-mail:info@aohr.org.uk

آثار العمليات الأمنية في سيناء:

في سياق رصد آثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد من أول يوليو/تموز 2016 وحتى نهاية سبتمبر/أيلول 2016 ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 334 شخصاً ادعى الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، قتل منهم 146 شخصاً في شهر يوليو/تموز 2016، و96 شخصاً في شهر أغسطس/آب 2016، بينما قتل 92 شخصاً خلال شهر سبتمبر/أيلول 2016.

كما أعلن المتحدث العسكري عن إصابة 76 مواطناً جراء القصف الذي ادعى الجيش أنه كان يستهدف منازل الإرهابيين، منهم 51 شخصاً في يوليو/تموز 2016، و18 في أغسطس/آب 2016، و6 أشخاص في سبتمبر/أيلول 2016.

وبلغ عدد الذين اعتقلوا في تلك الفترة 570 شخصاً من بينهم 95 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم مطلوبين أمنياً والبقية مشتبه بهم، حيث اعتقل شخصين من المطلوبين أمنياً خلال شهر يوليو/تموز 2016 بينما اعتقل 207 شخصاً بدعوى الاشتباه خلال ذات الشهر، وفي أغسطس/آب 2016 أعلن المتحدث العسكري عن اعتقال 16 مطلوبا و218 مشتبهاً به، بينما تم اعتقال 77 مطلوباً خلال شهر سبتمبر/أيلول 2016 و50 مشتبهاً به، كما تم الإعلان عن حرق 57 عشة، وتدمير 18 عربة، و19 دراجة بخارية في تلك الفترة.

وفيما يلي جدول يبين رصد آثار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش المصري في سيناء:

التاريخ	سبب العملية	نتيجة العملية						
		قتل نتيجة اشتباك مسلح	إصابة	اعتقال		تدمير وحرق ممتلكات شخصية		
				مطلوب أمنياً	مشتبه به	عشة	عربة	دراجة بحارية
01/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط				6			
02/07/2016	حملات أمنية				44			
03/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	10	3		37			
05/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	19						
07/07/2016	حملات أمنية	4						
09/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط				23			
10/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	14		2	10			
11/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	6	2		26	4		

e-mail:info@aohr.org.uk

التاريخ	سبب العملية	نتيجة العملية						
		قتل نتيجة اشتباك مسلح	إصابة	اعتقال		تدمير وحرق ممتلكات شخصية		
				مطلوب أمنياً	مشتبه به	عشة	عربة	دراجة بحارية
12/07/2016	حملات أمنية	4						
20/07/2016	حملات أمنية	5	2					
21/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	3			24			
22/07/2016	حملات أمنية	2	1					
23/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	6	3					
24/07/2016	حملات أمنية	6	5					
25/07/2016	حملات أمنية	2	4					
27/07/2016	حملات أمنية				27			
28/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	3				9		7
29/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	10	6				2	
30/07/2016	حملات أمنية	32	10		10		10	9
31/07/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	20	15			5	5	

e-mail:info@aohr.org.uk

التاريخ	سبب العملية	نتيجة العملية						
		قتل نتيجة اشتباك مسلح	إصابة	اعتقال		تدمير وحرق ممتلكات شخصية		
				مطلوب أمنياً	مشتبه به	عشة	عربة	دراجة بحارية
01/08/2016	حملات أمنية				16			
05/08/2016	مداهمات أمنية وتمشيط	46						
10/08/2016	حملات أمنية	8			23			
14/08/2016	حملات أمنية	6	18	15	49		1	3
16/08/2016	حملات أمنية	3			37			
18/08/2016	حملات أمنية	5			22			
22/08/2016	حملات أمنية			1				
24/08/2016	حملات أمنية				33			
25/08/2016	مداهمة أمنية وتمشيط				16			
26/08/2016	مداهمة أمنية وتمشيط	4			22			
29/08/2016	حملات أمنية	22						
30/08/2016	حملات أمنية	2						
04/09/2016	حملات أمنية			4				

e-mail:info@aohr.org.uk

التاريخ	سبب العملية	نتيجة العملية						
		قتل نتيجة اشتباك مسلح	إصابة	اعتقال		تدمير وحرق ممتلكات شخصية		
				مطلوب أمنياً	مشتبه به	عشة	عربة	دراجة بحارية
05/09/2016	حملات أمنية	60				22		
06/09/2016	حملات أمنية	11	5		19			
08/09/2016	حملات أمنية	12		36	22	5		
09/09/2016	مداهمة أمنية وتمشيط	4		34		12		
14/09/2016	حملات أمنية	3	2					
23/09/2016	حملات أمنية	2			9			
25/09/2016	حملات أمنية			3				
الإجمالي		**334**	**76**	**95**	**475**	**57**	**18**	**19**

e-mail:info@aohr.org.uk

البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول انتهاكات حقوق الإنسان:

منذ الأول من يوليو/تموز 2016 وحتى نهاية سبتمبر/أيلول 2016 تقدمت المنظمة بـ 70 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، ليصل بذلك إجمالي عدد البلاغات التي أرسلتها المنظمة لتلك الجهات منذ بداية 2015 وحتى آخر سبتمبر/أيلول من العام الجاري 710 بلاغاً، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، مطالبة بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يتم فتح تحقيقا واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الإنتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

واشتملت أغلب هذه البلاغات على أوراق ومستندات رسمية تفيد تعرض المبلغ عنه من المعتقلين إلى الانتهاكات المذكورة في نص البلاغ، وكانت البلاغات المرسلة حول تعرض بعض الحالات للاختفاء القسري، وتعرض البعض الآخر للتعذيب داخل مقار الاحتجاز، وأرفق ببعض البلاغات أسماء بعض من قاموا بالتعذيب من أفراد الأمن وفقا لشهادات الأسر والمحامون، كما تم إرسال بلاغات حول حالات تعاني من الإهمال الطبي وسوء أوضاع الاحتجاز وسوء المعاملة من قبل إدارات مقار احتجازهم، إلا أن الجهات المسؤولة تجاهلت تلك البلاغات، كما تم إرسال بلاغات عاجلة حول حالات تدهورت حالتها الصحية للغاية وطالبت فيها بضرورة الإفراج الصحي عنها أو نقلها للمستشفى لكي تتلقى الرعاية الطبية اللازمة، إلا أن الجهات لم تهتم بها حتى توفيت تلك الحالات فيما بعد.

الخلاصة والتوصيات:

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الثالث من العام 2016 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.

- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يؤكد أنها نتيجة إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة واللذان يوفران مناخا آمنا لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب، وفي المقابل فإن معدل التحريض الإعلامي ضد المعارضين وإلصاق تهم الإرهاب بهم دون دليل آخذٌ في الارتفاع.

- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكدس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين مما يتسبب أحيانا في وفاة بعضهم وإصابة البعض الآخر بأمراض مزمنة، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء لأولئك المحتجزين.

- ماكينة المحاكمات الجماعية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر، بصورة أقحمت القضاء المصري في ارتكاب جرائم قتل غير قانونية عبر ساحات المحاكم.

- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها الموطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب جرائم مع ضمان الإفلات التام من العقاب.

- هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، وتوافر معلومات موثقة لدى السلطات المصرية من خلال عشرات التقارير والبيانات الحقوقية، بالإضافة إلى عشرات البلاغات المقدمة لتلك السلطات حول حالات محددة مورست عليها تلك الانتهاكات، يدين السلطات المصرية إدانة كاملة ويدين المجتمع الدولي الذي يقف صامتا أمام كل هذا القدر من الجرائم.